بسم الله الرحمن الرحيم
شركة الكندي لانتاج اللقاحات والادوية البيطرية
(مساهمة مختلطة)
رأسمالها (٥٩٤٠) مليون دينار
محضر اجتماع الهيئة العامة بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٢
للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١

استنادا لاحكام قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل وبناءا على الدعوة الموجهة من قبل رئيس مجلس الادارة وتنفيذا لقرار مجلس الادارة بجلسته العاشرة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٤ واعلان الدعوة العامة الموجهة الى السادة مساهمي الشركة عقدت الهيئة العامة لشركة الكندي لانتاج اللقاحات والادوية البيطرية م.م اجتماعها في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاحد المصادف ٢٠١٧/٢/١٢ على قاعة نادي العلوية / بغداد وعملا بأحكام المادة (٩٥) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل ترأس الاجتماع السيد رئيس مجلس الادارة د. كاظم خالد فالح الصيهود وتم اختيار الانسة كريمة منسي كاتبا لتدوين وقائع الاجتماع والسيد منير عبد الرزاق الوكيل مراقبا للاجتماع .

وبالنظر لحضور من يحمل اصالة وأنابة ووكالة من اسهمهم بمقدار (٣,٥٨٠,٣٦٧,٢٥٣) ثلاث مليارات وخمسمائة وثمانون مليون وثلثمائة وسبعة وستون الف ومئتان وثلاث وخمسون سهما من اصل (٥,٩٤٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة مليارات وتسعمائة واربعون مليون سهم .

اعلن تحقيق النصاب القانوني للاجتماع بحضور مندوب دائرة تسجيل الشركات السيد حيدرصالح وممثلي ديوان الرقابة المالية الاتحادي كلا من السيد احمد ياس طه والسيد ناظم عبد مشعان .

وتمت الدعوة الى انتخاب رئيس الهيئة العامة وتم انتخاب الدكتور كاظم خالد فالح الصيهود رئيسا للهيئة العامة بالاجماع ، وقد رحب السيد رئيس الهيئة العامة بالسادة الحضور وتم البدء بمناقشة فقرات الاجتماع

اولا : الاستماع الى تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١.

تم عرض تقرير مجلس الادارة على السادة المساهمين اللذين بدورهم طلبوا تقديم ملخص لهذا التقرير من قبل السيد رئيس الهيئة العامة وبعد ان استعرض السيد رئيس الهيئة العامة ملخصا لهذا التقرير طلب من السادة المساهمين مناقشة التقرير وابداء استفساراتهم واسئلتهم .
استفسر احد المساهمين وهو السيد خالد ربيع عن عدد المعامل التي تنتج الادوية البيطرية وكذلك الكلف الاضافية المضافة وكذلك البحث عن فرص لتنمية معمل الادوية ، اجاب السيد رئيس الهيئة ان شركتنا تتمتع بسيولة نقدية كبيرة وكذلك قامت شركتنا باسترداد كامل استثماراتها حيث تم عمل دراسة جدوى وتم ارسالها الى وزارة الصناعة والمعادن بخصوص عمل GMP باستخدام الغرف النظيفة كما اشار الى ان شركتنا بصدد تجديد بعض اجهزة الانتاج المهمة وكذلك الدخول في انشاء خطوط انتاج جديدة للادوية

البيطرية على سبيل المثال خط الحقن حيث ان مجلس الادارة بصدد دراسة هذا الموضوع حاليا لاتخاذ القرار المناسب . كذلك استفسر المساهم خالد ربيع انه هل ان الكادر الموجود حاليا كاطباء وعاملين يسد الانتاج والطلب المتزايد على اللقاحات من القطاع الخاص ؟ اجاب السيد رئيس الهيئة ان الحديث في الموضوع مؤلم جدا بسبب كون انه كانت توجد عمالة فائضة باعداد كبيرة جدا في الشركة ، حيث انه في الاونة الاخيرة تم عمل ايفاد الى المملكة المغربية لجلب بذره لقاح طاعون المجترات الصغيرة بعد تعرض البذرة الى الضياع في الطريق لمرتين متتاليتين كونها لم تأتي عن طريق مطار بغداد الدولي وعند الاطلاع على سير العمل لانتاج اللقاحات في المملكة المغربية تبين ان شركتنا كانت توظف اعداد كبيرة جدا لانتاج اللقاحات البيطرية مقارنة بكادر العمل الموجود في المملكة المغربية لانتاج نفس اللقاح الامر الذي تسبب بهدر كبير في اموال الشركة من خلال اعطاء رواتب لاطباء وعاملين هم فائضين عن العمل ولسنوات طويلة . كما اشار السيد رئيس الهيئة العامة الى السيولة المالية في الشركة والبالغة بحدود ٤ مليارات دينار والتي تم توفيرها بمساعدة الاخوان اعضاء مجلس الادارة من خلال وقف الهدر الكبير في النفقات الذي كان موجود في حينها . كما استفسر المساهم خالد ربيع عن عملية الترويج والاعلان عن منتجات الشركة من خلال مندوبين خاصين اجاب السيد رئيس الهيئة ان الشركة حاليا بصدد تطوير عملية التسويق حيث انه في الاونه الاخيرة ازداد الطلب على بعض منتجات شركتنا بشكل كبير حيث يتم تسجيل بعض الطلبات مسبقا لبعض اللقاحات في الشركة اي يتم حجزها مسبقا قبل اطلاقها للسوق المحلية .

كما تحدث الدكتور سعد صالح مهدي المدير المفوض للشركة عن عملية التسويق في الشركة وهي طبعا تسير بطريقين وهما القطاع العام والقطاع الخاص كما اشار الى المعاناة في تسويق منتجات الشركة بالنسبة للقطاع العام الامر الذي ادخل شركتنا بمنافسة كبيره مع لقاحات اجنبية مجهولة المشأ ومع ذلك فأن شركتنا بصدد تغطية كافة احتياجات القطاع الخاص باللقاحات البيطرية وكذلك تم اضافة بعض اللقاحات الجديدة المنتجة في شركتنا والتنوع بها حسب موسم التلقيح لهذا اللقاح .

اما بخصوص الادوية البيطرية فد اشار الدكتور سعد صالح الى انه تم انتاج وجبة اولية من تلك الادوية وتم تسويقها في السوق المحلية وان شركتنا بصدد استيراد بعض المواد الاولية لانتاج تلك الادوية البيطرية ومن ثم تسجيلها في دائرة البيطرة وكذلك شركتنا حاليا بصدد الحصول على شهادة الايزو لدعم منتجات شركتنا ، كما تحدث عن تطوير المكننة وجعلها على احدث مايمكن من خلال استيراد بعض الاجهزة المهمة في الانتاج وكذلك تطوير بعض الاقسام الانتاجية في الشركة وبذل الجهود للانفتاح مع بعض الشركات الاجنبية من خلال تبادل الخبرة معهم وكذلك ابدى تفاؤله بسنة ٢٠١٧ بمزيد من التوسع والانتاج .

كما استفسرت الانسة رجاء محمد سلمان ممثل شركة اعادة التأمين العراقية العامة عن السيولة النقدية الموجودة في الشركة ولماذا لاتستثمر في المصارف مثلا لتعطي واردات اضافية للشركة ؟ اجاب السيد رئيس الهيئة انه تم بالفعل استثمار تلك الاموال من خلال عمل ودائع نقدية في بعض المصارف وكذلك شركتنا بصدد استيراد بعض المواد الاولية اللازمة لانتاج الادوية البيطرية وهذه تحتاج طبعا الى سيولة نقدية كبيرة كما ان معمل الادوية عند استغلاله بكامل طاقته سوف يحتاج ايضا الى سيولة نقدية لتغطية مصاريف المواد الاولية لانتاج تلك الادوية .

كما استفسر السيد حيدر عباس ممثل وزارة الزراعة عن راس مال الشركة البالغ ٥٩٤٠ مليون دينار هو لسنة ٢٠١٣ وليس لسنة ٢٠١٥ كما استفسر ايضا عن مختبرات سيراد الفرنسية الى اين وصل العقد المبرم معهم؟ اجاب السيد رئيس الهيئة انه بالنسبة لزيادة راس المال فهو مستمر سواء كان لسنة ٢٠١٣ او لسنة ٢٠١٥ فهو يذكر في التقرير كون انه لم يطرأ اي تغيير عليه ولا يختص بسنة محددة اما بالنسبة لمختبرات سيراد الفرنسية المشرفة على انتاج لقاح طاعون المجترات الصغيرة فأن العقد هو من سنة ٢٠١٢ وتم البدء بالانتاج خلال سنة ٢٠١٦ حيث تعرضت البذرة المرسلة من قبلهم كما ذكرت سابقا الى الضياع عند ارسالها ولاكثر من مرة . كما استفسر السيد حيدر عباس عن من هو المسؤول عن ضياع تلك البذرة ؟ اجاب السيد رئيس الهيئة انه لم يتم ارسال شخص معين لجلب البذرة وانما تم ضياعها او سرقتها

خلال طريق ارسالها عن طريق مطار اربيل ولا يمكننا تشخيص من هو المسؤول الرئيسي عن ضياعها قد تكون فقدت في المطار او قد تكون اتلفت لسبب ما ، وللاسباب اعلاه قرر مجلس الادارة ايفاد بعض الموظفين لجلب تلك البذره بأنفسهم حفاظا عليها من الضياع او التلف مرة اخرى .

كما استفسر السيد حيدر عباس ممثل وزارة الزراعة عن بعض الموظفين الذين تم انهاء خدماتهم او الذين تم اعطاءهم اجازات اجبارية ومن ثم تم تسريحهم لماذا لم يذكروا في تقرير مجلس الادارة ؟ اجاب السيد رئيس الهيئة انه تلك الامور هي من اختصاص وصلاحيات مجلس الادارة حصرا وقد تم التطرق له مسبقا في اجتماع الهيئة العامة السابق واستنادا الى المادة ١١٧ من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل فأن مجلس الادارة له كافة الصلاحيات المالية والادارية والتخطيطية لسير نشاط الشركة وان الموضوع قد تم بحثه في التقارير المقدمة في اجتماعات الهيئة العامة سابقا وقد قرأ السيد رئيس الهيأة العامة اختصاصات الهيئة العامة من خلال قانون الشركات ولم يرد اي نص يمكننا اعتماده لمداخلة السيد ممثل وزارة الزراعة .

كما اشار السيد حيدر عباس ممثل وزارة الزراعة الى انه كان من المفروض ان يتم استرجاع ولو بعض من الموظفين الذين تم تسريحهم بسبب توقف العمل في حينها حيث حاليا الشركة عادت لمزاولة اعمالها من خلال تحسن مبيعاتها كذلك اشار الى انه يجب ان يذكر كافة الموظفين ومدخولاتهم في تقرير مجلس الادارة وبالتنسيق مع وزارة الزراعة اجاب السيد رئيس الهيئة ان هذه الامور من اختصاص مجلس الادارة حصرا كما ذكرت اعلاه ولا يجوز التدخل في صلاحيات مجلس الادارة استنادا الى المادة ١١٧ من قانون الشركات حيث ان مجلس الادارة هو الجهة الوحيدة التي تحدد الامور الادارية الخاصة بالشركة بما فيها تسريح الموظفين او اعادة تعيينهم مره اخرى حيث بالتأكيد لايمكن استرجاع موظف لغرض اعطاءه راتب بدون اي عمل يذكر له او استرجاع موظف سيء السلوك على سبيل المثال .

كما استفسر المساهم احمد حسين عبيد الى انه لم يتم ذكر سعر الجرعة للقاح طاعون المجترت الصغيرة حيث اشار الى ان دائرة البيطرة هي الجهة الوحيدة التي تستورد هذا اللقاح وبسعر ٤٠ دينار للجرعة لذا يجب على شركة الكندي الانتباه انه في حالة عدم اخذ هذا اللقاح من دائرة البيطرة ، اجاب السيد رئيس الهيئة انه لايمكن ان يتم كشف تكاليف انتاج اللقاحات لاي كان فهذا شأن داخلي للشركة بالاضافة الى انه اي مشروع يخضع طبعا لدراسة جدوى اقتصادية كبيرة وان شركتنا مستعدة للمنافسة باي سعر .

كما استفسر المساهم باسل محمد انه هل يوجد مقدرة على تقليل التكاليف والمحافظة على السيولة النقدية الحالية للشركة ؟ اجاب السيد رئيس الهيئة ان الرواتب هي التي تحدد التكاليف ولهذا تم عمل ترشيق في ملاك الشركة ، كما استفسرت السيدة امنه طه ممثل المصرف الزراعي التعاوني الى فقرة مدينون ودائنون في التقرير اجاب السيد رئيس الهيئة ان هذا المبلغ هو متبقي كامانات حسن التنفيذ لعقد سابق للقاح كو بغداد المجهز الى دائرة البيطرة بالاضافة الى بعض المبيعات الاخرى .

القرار

المصادقة على تقرير مجلس الادارة عن نشاطات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ مع تحفظ السيد ممثل وزارة الزراعة على هذا التقرير بدون ذكر اسباب هذا التحفظ .

ثانيا / الاستماع الى تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي ومناقشة الميزانية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ .

تم قراءة التقرير من قبل ممثلي ديوان الرقابة المالية الاتحادي وهم كلا من السيد احمد ياس طه والسيد ناظم عبد مشعان بعد الترحيب بالسادة الحضور وتقديم الاعتذار نيابة عن الدكتورة ارجوان محسن رئيس الهيئة الرقابية العاملة في شركة الكندي لعدم حضورها الاجتماع بسبب ظرف طارىء الم بها .
وتم عرض التقرير للمناقشة من قبل السادة المساهمين والاجابة على استفساراتهم واسئلتهم .
حيث استفسر السيد حيدر عباس ممثل وزارة الزراعة عن مساهمات شركة الكندي لدى الشركات الاخرى مشيرا الى شركة النقل البري وشركة الهلال الصناعية وقسم من الشركات الاخرى هي شركات غير رابحة لسنوات طويلة واقترح اعادة النظر بمساهمة الشركة فيها اجاب السيد رئيس الهيئة ان استثمارات شركة الكندي في الشركات المذكورة اعلاه كان منذ زمن طويل حيث كانت الشركة تمتلك سيولة نقدية في حينها.
كما اشارت الانسة رجاء محمد ممثل شركة اعادة التامين انه في حالة بيع تلك الاسهم في الشركات اعلاه تعتبر خسارة مقارنة باسعار شراءها والبالغ دينار واحد للسهم حيث ان اسعارها في سوق العراق للاوراق المالية دون الدينار .
كما اشار خارج نطاق تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي السيد ناظم عبد ممثل ديوان الرقابة المالية الاتحادي الى ان غياب ممثل وزارة الزراعة عن جميع جلسات مجلس الادارة في سنة ٢٠١٥ يجعل تلك الجلسات غير نافذه استنادا الى المادة ١١٤ ثانيا من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل اجاب السيد رئيس الهيئة ان هذه المادة تم تعديلها بالاضافة الى ان المحاضر التي لم يحضرها ممثل وزارة الزراعة تم تصديق قسم كبير منها وهذا ماجاء في تقرير ديوان الرقابة المالية (الفقرة ٥/ أ) وهذا يعتبر تناقضا لما اشار اليه السيد ناظم عبد ممثل ديوان الرقابة المالية الاتحادي خلافا للقانون.
كما تحدث السيد ناظم عبد ممثل ديوان الرقابة المالية الاتحادي الى ضرورة الانتباه الى وضع العاملين في القسم الاداري للشركة وكذلك تطرق الى تشغيل بعض الموظفين في القسم الاداري للشركة بعملية لصق الليبل الخاص باللقاحات المنتجة في الشركة وقد اثار ذلك استياء المساهمين الحاضرين لان ذلك يعتبر من ضمن عمل الشركات الصناعية وهذا لايمكن التطرق اليه كونه يثير كثير من الحساسية لدى العاملين اجاب السيد رئيس الهيئة باستغراب شديد ان تلك الامور هي شأن داخلي للشركة ولم تذكر في تقرير ديوان الرقابة المالية حيث اكد على ضرورة الالتزام بما موجود في التقرير المذكور حصرا ولا يجوز الخروج عنه والتحدث بأمور خارجة عنه.

القرار

المصادقة بالاجماع على تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ مع الاخذ بنظر الاعتبار الملاحظات والتوصيات والتزام الشركة بتنفيذها .

ثالثا / مناقشة وضع الشركة وتدوير الارباح الى السنة القادمة

تحدث السيد رئيس الهيئة العامة عن وضع الشركة بشكل عام من خلال معوقات التسويق وكذلك بعض معوقات الانتاج من ناحية قدم بعض الاجهزة المستخدمة في الانتاج وحاليا الشركة بصدد تجديدها وكذلك اشار الى التوسعات الحاصلة في الشركة من خلال استحداث لقاحات جديدة وكذلك التوسع في انتاج الادوية البيطرية كما ابدى تفاؤله بوضع الشركة في سنة ٢٠١٧ من ناحية الانتاج وتأمل ان تحقق الشركة ارباح كبيرة لكي يتسنى للشركة توزيعها على المساهمين .

القرار

تمت المصادقة بالاجماع على تدوير الارباح والبالغة ٩٨٢٥٥٧٨ دينار الى حساب الفائض المتراكم ومراجعة التسويات القيدية لحساب الفائض المتراكم حيث ان اطفاء الخسائر لايتم بتنزيل اعفاء حصة الضريبة .

رابعا / المصادقة على قواعد الخدمة المعمول بها في القطاع الصناعي المختلط وشركتنا

القرار

المصادقة بالاجماع باستمرار العمل بقواعد الخدمة المعمول بها في القطاع الصناعي المختلط وشركتنا (قواعد الخدمة في المؤسسات الاقتصادية الملغاة – وزارة الصناعة والمعادن) والمشرعة لصالح القطاع المختلط الصناعي بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٢ وتطبيقا للمادة ١٠٢ / عاشرا من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل والمقدمة من مجلس ادارة الشركة .

خامسا / تحديد مكافأة رئيس واعضاء مجلس الادارة وابراء ذمتهم

تمت مناقشة مكافأة رئيس واعضاء مجلس الادارة وكانت هناك مقترحات عده لمبلغ المكافأة واوضح ممثل دائرة تسجيل الشركات ان المادة في القانون واظحة بخصوص هذا الموضوع فهي تعطى نتيجة الجهد المبذول والخطط المنفذه وتحقيق الارباح حيث اقترح بعض المساهمين ان تكون المكافأة ٥ ملايين دينار لكل من رئيس واعضاء مجلس الادارة وكذلك اقترح ممثل وزارة الزراعة ان تكون المكافأة ٢ مليون دينار ومن ثم اصبحت ٣ مليون دينار لكل من رئيس واعضاء مجلس الادارة وبعد اجراء التصويت وفرز الاصوات على اساس عدد الاسهم (اصالة وانابة) الممتلكة للسادة المقترحين تبين ان مجموع الاسهم للسادة اللذين اقترحوا صرف مبلغ ٣ ملايين دينار وهم من القطاع العام هو ١,٧٧٦,٧٢٠,١٨١ سهم (مليار وسبعمائة وستة وسبعون مليون وسبعمائة وعشرون الف ومائة وواحد وثمانون) سهما ، بينما بلغ مجموع الاسهم للسادة اللذين اقترحوا صرف مبلغ ٥ ملايين دينار وهم من القطاع الخاص هو ١,٤٣٥,٦١٢,٠١٨ سهم (مليار واربعمائة وخمسة وثلاثون مليون وستمائة واثنا عشر الف وثمانية عشر) سهما .

القرار

١- صادقت الهيئة العامة على مكافأة رئيس واعضاء مجلس الادارة بمبلغ (٣٠٠٠٠٠٠) ثلاثة ملايين دينار لكل منهم .
٢- كما صادقت الهيئة العامة بالاجماع على ابراء ذمة اعضاء مجلس الادارة

وبأنتهاء اجتماع الهيئة العامة ختم المحضر

رئيس الهيئة العامة
د. كاظم خالد فالح الصيهود

مراقب الاجتماع
منير عبد الرزاق الوكيل

كاتب الاجتماع
كريمة منسي عيسى

ممثل دائرة تسجيل الشركات
حيدر صالح